

أدباء وحقوقيون لـ «الميثاق»:

نريد دولة مدنية حديثة



«الدولة المدنية الحديثة».. مطلب جوهري نسمعه كثيراً في مختلف المنابر والساحات والوسائل الإعلامية، وبشكل لافت منذ بداية الأزمة فبراير ٢٠١١ م.



وبما أن الأدباء والكتاب والمحامين من أهم وأبرز الشرائح والفئات في المجتمع التي

تدعو للدولة المدنية.. «الميثاق» استطلعت آراء عدد منهم.. فإلى حصيلة هذه اللقاءات:

استطلاع / عبد الكريم المدي

ضد كل أشكال العنف

محمد بن ناصر العولقي



الأديب والكتّاب الأستاذ محمد بن ناصر العولقي - عضو الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين قال: الدولة المدنية الحديثة ليست كذباً ولا تزييفاً للوعي ولا محاولة تضليل للناس ولا قبيلة تسيطر على مقدرات البلد وسحق القوانين وتجاهل الأنظمة وأهمال الكفاءات وتوريث الوظيفة.. كما أن الدولة المدنية ليست شعارات أو إصدار فتوى وخطب تجيز قتل الناس وتحل ما تريد وتحرم ما تريد أيضاً.

وأضاف: الدولة المدنية التي ننشدها ونعتقد أنها المخرج الآمن للبلاد تعني العدالة الاجتماعية والمساواة وإشاعة التعليم وكبح جماح القوى التقليدية.. كما أنها أيضاً ضد كل أشكال الفوضى والمظاهر المسلحة.

وتساءل الأديب محمد بن ناصر العولقي قائلاً: عن أي دولة مدنية يتحدث أولئك ونحن نشاهد مواكب حميد الأحمر أو حمير أو غيرهم المدججة بمختلف أنواع الأسلحة تمر في شوارع العاصمة صنعاء إلى درجة أن بعض تلك المواكب أكبر من موكب رئيس الوزراء مثلاً أو وزير الدفاع أو الداخلية وغيرهم؟ عن أية دولة مدنية يتكلم هؤلاء والسلاح موجود بهذا الكم بأيدي المشائخ واصحاب الأيديولوجيات المتشددة وغيرهم؟

وقال العولقي: الشباب الذين خرجوا للساحات خدعوا وظلوا وتم تسخيرهم لمصلحة قوى ومشايخ معينة وقد سلموا أمرهم من زمان.. هؤلاء الشباب والشابات والمثقفين والمثقفات الذين خرجوا إلى ساحات بحثاً عن الدولة المدنية في الحقيقة أخطوا وتفاجأوا بتعاقب الخلف، لهذا فقد أدركوا أنهم وقعوا ضحايا.

التغيير وتحقيق الدولة المدنية يبدأ عبر سن القوانين واحترامها واحترام الكتاب والمثقفين والاهتمام بالمبدعين وإيجاد قوات مسلحة مستقلة عن الأيديولوجيات وتعمل دفاعاً عن مصالح البلاد والشعب.. تماماً مثل القوات المسلحة المصرية.. المؤسسة العسكرية الوطنية الموحدة هي المعول عليها أن تمسك سلطة مثلاً وتغير مثلها حصل في العام ١٩٥٢ م في مصر مثلاً.

أما في بلادنا فلا دولة مدنية ولا عدالة ولا شيء.. باختصار لقد رجعنا خمسين سنة للوراء.. وأوضاعنا صارت مثلما كنا في المحافظات الجنوبية قبل الاستقلال من الاحتلال البريطاني، واليوم دولة عظمى مسيطرة علينا وهي من تصرف علينا وتمشينا كيفما تشاء، وفي ظل هذه الوضعية فالحديث عن دولة مدنية وبوجود أيديولوجيات دينية متشددة أيضاً، كلام فارغ.. وفيما يخص الحوار الوطني قال العولقي: في الواقع لا أعول كثيراً على الحوار، لأن لدينا بذلك عدة تجارب مرة.. لهذا فالحوار يعني أن كل واحد يتأمر على الآخر.. بمعنى حوار أن كل طرف «يحكول» للثاني وليس من أجل إيجاد دولة القانون والمساواة.. الدولة المدنية، لا يكون فيها هذا الطرف غالب ولا ذلك مغلوب.. دولة للجميع.. ومن أجل الجميع، وإذا لاحظت أن الذين كانوا قبل ١٩٩٠ م يحكمون وبعدها والذين حاربوا في ١٩٩٤ م والذين اختلفوا في ٢٠١١ م والذين انشقوا هم من أهم أعمدة النظام هم من تاجروا وزادوا بالدولة المدنية الحديثة، فكيف تتوقع منهم بالفعل دولة مدنية، وهم نفس الأشخاص ومن ظلوا يضللوا باسم الدولة المدنية وخذعوا الشباب لا أقل ولا أكثر.

دستور يضمن الحريات والعدالة

محمد الغربي عمران



أما الأديب الكبير الأستاذ محمد الغربي عمران - عضو الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.. فقد قال: في اعتقادي كأديب يمني أن الدولة المدنية لا تتحقق بالشعارات وبالهتافات، وكذلك الديمقراطية، فقد تلاحظ -مثلاً- أن اسم دولة التشطير في عدن -سابقاً- كان ضمن اسمها «الديمقراطية» ولم يكن لها من ذلك شيء، وهكذا كثير من الأنظمة الأخرى. وأضاف: كما أن الدولة المدنية أساسها دستور يكفل للجميع الحقوق المتساوية ويضمن الحريات والعدالة وغير ذلك من العناصر والعوامل ومن ثم يقوم نظام قوي يطبق دولة النظام والقانون والعدالة والمساواة، فلا قبيلي أو شيخ أو تاجر أو ضابط، إلا ضمن الدستور والقوانين التي تحفظ للجميع حقوقهم ومواطنتهم ودولتهم المدنية الحديثة العادلة، مشيراً إلى أن النخب السياسية تسعى لكسب مصالح حزبية وفئوية والأغلب.. مخادعون، يسعون للتقاسم والنهب والتسلط والاستحواذ.

عدل ومؤسسات تحمي البلد

صلاح علي المرسي

وتحدث المحامي والمستشار القانوني صلاح علي المرسي قائلاً: الدولة المدنية من وجهة نظري ونظر القانون والعصر هي العدالة المساواة بين أكبر شيخ في حاشد وأصغر وأفقر مواطن في جزيرة سقطرى أو غيرها من مناطق اليمن..

والدولة المدنية لا تعني أن تنشأ لك موقعا إلكترونياً وصحيفة ومحطة فضائية وكم شركة تجارية ومجموعة من قطاع الطرق أو مجموعة من الشباب المغرر بهم ليرفعوا لافتات وشعارات تنادي بالدولة المدنية وهي شعارات فارغة ولا معنى لها.

مؤكد أن الدولة المدنية هي سن قوانين ودستور يحترم الإنسان وأدميته وحقوقه والحق العام، وهي أيضاً تعني القضاء العادل والنزيه والمستقل واحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تصب في هذا الجانب، كما أنها تعني الشفافية والمساءلة من أكبر مسؤول في الدولة إلى أصغر مواطن، كما أنها تعني حق وعدل ومؤسسات دولة قوية قادرة على حماية البلد والمواطن وكل شيء من الفجور والظلم والانتهاكات والتخريب وغيره. وفيما يخص محاولات تجيير مفهوم وشعار الدولة المدنية لمصلحة قوى أيديولوجية ودينية وقبيلية معروفة قال الحقوقي صلاح المرسي: هذه المحاولات والأيديولوجيات والنخب تعرفها جيداً والمتقف والمحامي والاعلامي وكل عاقل يعرفهم وما نشاهده من محاولات وممارسات ليست جديدة بالنسبة لنا لكن في ظني أنه على اخواننا وأبنائنا الشباب والشابات الذين غرر بهم في الساحات البحث عن الدولة المدنية، وتحديد القلة القليلة ممن لم يفتقروا بعد ويفهموا اللعبة.. عليهم أن يدركوا ذلك ويرجعوا إلى رشدهم ويلتحقوا ببقية رفاقهم الذين اكتشفوا منذ وقت مبكر ذلك الكذب والخداع.. واختتم حديثه قائلاً: نريد ونسعى جميعاً لإيجاد الدولة المدنية التي تخضع لسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات والديمقراطية وإيجاد العدالة الاجتماعية والمساواة ولا فضل أو تميز لأحد إلا بالقانون والدستور فقط.

القانون لا دولة الشيخ والعسكر

علي ربيع الخميسي



الأستاذ الأديب علي ربيع الخميسي عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين من جانبه تحدث قائلاً: الدولة المدنية هي الدولة الخالية من العسكر والفاشيين والمؤلجدين والموتورين والمنغلقيين عن قيم العصر، والراشدين والمنتكرين لمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وسلطة القانون والدستور.

وأضاف: نريد دولة المواطنة العادلة المساوية للعصر والمليمة لتطلعات الأجيال في الحرية والبناء والإبداع، لا دولة الشيخ والعسكر، نريد دولة القانون والحقوق والواجبات دولة الثواب والعقاب والعدل واتاحة مبدأ تكافؤ الفرص، دولة المواطنة المتساوية للجميع والثروات للجميع والأمن والصحة للجميع، لا دولة الجمعيات الخيرية والرشوة والكتب والتزييف وغيره. وبعاً أعضاء مؤتمر الحوار الوطني إلى ضرورة أن يتحملوا مسؤولياتهم التاريخية والعمل من أجل وطنهم وإيجاد دولة القانون والسلام والاستقرار وليس دولة الشيخ ورجل الدين والعسكر.

الكف عن المتاجرة بشعارات الدولة

وأيدولوجياتها وليس وفقاً لقيم العصر والحرية والديمقراطية وضرورات التحول ومقتضيات التغيير.

وأضاف: في ظني أنه على كل القوى التي تتاجر بشعارات الدولة المدنية أن تكف عن هذه المتاجرة والابتزاز غير المشروع ولتبدأ بأعادة تقييم خطابها بما يتوافق وإرادة الطليعة المثقفة والمتنورة وصاحبة الحق في الرساء المفاهيم العصرية وإيجاد الأدوات وتشريع القوانين التي من شأنها أن تبني الدولة

الكتابة الصحفي والناشط علي العيسى من جانبه قال: الدولة المدنية التي نتطلع إليها ليست تلك التي تركبها بعض القوى السياسية، الدينية، القبلية.. في مخلصها وتبني عليها أساليب خداعها للناس والشباب والشابات وتوظف لأجل ذلك الإعلام والمال والعاطفة كي تحشد لها ولمشروعها البعيد تماماً عن المشروع الحقيقي، نحن نختلف تماماً مع تلك القوى التي تريد التأسيس والبناء للدولة المدنية وفقاً لأهوائها ومصالحها

الثواب والعقاب على الجميع

سيف البحري

أما الأديب والكتّاب سيف البحري فقد تحدث قائلاً: نتطلع إلى دولة مدنية حقيقية وليست شعاراتية ومزائبات واعلام، دولة مدنية لا يحكمها العسكر ولا الأيديولوجيات ولا النخب القبيلة ولا تسير بالفتاوى، وأعمال القتل باطلاً، بل نريد دولة تصون الحقوق والحريات والكرامة وتحفظ أمن البلد وتعمل لكافة مؤسساتها وفقاً للدستور والنظام والقانون والمواثيق الدولية والقيم الدينية الحقيقية وليست المزيفة، الدولة التي يسود فيها العدل والمساواة، وتحقيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع.

وطالب المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني إقرار مفهوم الدولة المدنية التي تخضع لقيم العصر والقانون والتي يكون فيها نظام الحكم برلمانياً، ويسود فيها القانون وليس العرف والفوضى والعشوائية والهمجية.

كما يتطلع من المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني أن يقرروا دستوراً لدولة مدنية حقيقية ويكون فيه نصوص واضحة بحيث أنه لا يحق أيضاً لرئيس الدولة -إذا كان الحكم رئاسي- أن يتولي أكثر من دورتين ولرئيس الوزراء إذا كان الحكم أيضاً برلمانياً إلا يتولي لدورتين.

وأضاف: الدولة المدنية التي ننشدها ونطالب مؤتمر الحوار الوطني صياغة الدستور لها هي دولة المواطنة المتساوية ودولة النظام والقانون ونفضل أن يكون النظام الانتخابي وفقاً لنظام القائمة النسبية، مواكبا للعصر وللتغيرات ولتطلعات الشباب والشابات والأجيال القادمة التواقفة لمستقبل أفضل.

لنبنى حياة نستحقها

ابراهيم محمد طلحة



أما الأديب والكتّاب والناقد ابراهيم محمد طلحة - عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.. فقد تحدث قائلاً: من حيث الدولة المدنية التي نريدها، فهي دولة النظام والقانون لا دولة القبيلة ومشائخ الدين وقوى التفرغ والفتور.. نريد الدولة المدنية التي تتساوى فيها جميعاً ولا فضل أو تميز لأحد بسبب قبيلته أو لونه أو عرقه أو حزبه أو جاهه أو ماله أو نفوذه أو رتبته العسكرية.

وأضاف لقد ملينا من شعارات الكذب والتزييف التي رفعت باسم الدولة المدنية وهي منها بريئة وبعيدة كبدناً نحن الأدباء والمثقفين عن خيرات هذا الوطن وعن اهتمام الحكومات ومؤسسات الدولة.

وتابع قائلاً: قد يقول قائل إنني حالم أو مبالغ أكثر من اللازم، لكن هذا من حقي إذا قلت نريد الدولة المدنية التي تتحقق فيها جمهورية أقلطون، ولك أن تتخيلها أنت وسائر الأدباء والمثقفين أنا أعرف أنها مسألة غاية في التعقيد والصعوبة ولكنها ليست مستحيلة أبداً، لهذا مع الإرادة لأجد من البحث في طرق وسبل إيجادها، كي نتقدم بها للمستقبل ونواجه بها هذا التطرف، اليمني، اليساري، ونبني حياتنا التي نستحقها وتستحقها أجيالنا بتفصيلها ومعانيها الراقية والنبيلة، وأتمنى أن يقرأ الأخوة المنسوبين إلى مؤتمر الحوار الوطني ما نطرحه هنا ويطرحه الكثير من زملائنا واصدقائنا ورفاقنا.

تحترم حرية الكلمة

صالح البيضاني



بدوره تحدث الأديب والكتّاب المعروف الأستاذ صالح البيضاني - عضو الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين - قائلاً: نريد دولة مدنية خالية من مراكز القوى والمتنفذين، بحيث يتساوى فيها أصغر صياد سمك على شواطئ سيحوت وميدي وشقره والحجة وخليج عدن مع أكبر شيخ في حاشد وبكيل.. نريد دولة مدنية تحترم حرية الكلمة وتعلي شأن الإبداع والفكر والتعدد والحقوق العامة والخاصة، دولة مدنية تحارب الإقطاعيين والهيمنة القبلية الجائرة وكل المتسلطين.

وأضاف قائلاً: نريد دولة مدنية حقيقية يخضع فيها الجميع للقضاء والعدالة والقوانين، ويكون فيها للمبدعين والمثقفين مكانة وقدر يليق بإبداعهم ويحترم أدميتهم.

وحول ما الذي يريده من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني قال: نريد من الأخوة المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني أن يقرروا دستوراً ومفاهيم من شأنها أن توحد دولة مدنية ليست مجرد شعارات أو اسقاطاً للواجب إنما دولة يستطيع أن يعيش فيها الجميع ويشعرون بالأمن والطمأنينة ويحلمون بالمستقبل من دون أي خوف من أشباح الماضي المعروفة التي تلاحق الجميع اليوم دولة مدنية لا يحكمها العسكر ولا القبائل المتعجرفة ورجالات الدين المتشددين.

علي العيسى

المدنية تخلصنا من الاعاقات الذهبية التي أوجدتها تلك النخب القبلية العسكرية، العتيقة، وطالب المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني أن يتقوا الله في الشعب ويتفقوا على صيغ محترمة ودستور محترم ينتصر لنضالات الشعب اليمني، دستور يؤسس بالفعل لدولة مدنية حديثة حقيقية، نلج من خلالها إلى عتبة التقدم وإيجاد المواطنة المتساوية والعدالة والحرية والكرامة للجميع.

والتكاليف التي صدرت من وزارة التربية والخاصة بتكليف قائم بأعمال مدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة وكذلك بعض التعيينات الخاصة برؤساء الشعب وعدد من الإدارات.

مشيراً إلى أن محافظ تعز بعث رسالة اعتذار إلى وزير التربية والتعليم خاطبه فيها بان مدير مكتب التربية والتعليم في المحافظة معين بقرار جمهوري ولا يعين بديل عنه الا بقرار جمهوري وواوضح المصدر ان المحافظ شوقي احمد هائل تلقى مؤخرا خطابا من وزير الخدمة المدنية الأستاذ نبيل شمسان تضمن نتائج التقرير المرفوع من اللجنة المكلفة بتنفيذ عمليات المفاضلة

الإدارة المحلية للمندوب على خلفية رفض قرار تعيين لمدير عام المديرية خلفاً للعقيد احمد هاشم الطيب من المحافظ، الحبري.

مشيراً إلى أن وزير المالية صخر الوجيه وجه بإقالة محمد قاسم المقداد مدير عام مكتب المالية بالمحافظة على خلفية طرده من قبل موظفي المكتب وإغلاق المكتب، مضيفاً بأن الوجيه عين مديراً عاماً لمكتب المالية بالمحافظة خلفاً للمقداد بدون أن يحمل مؤهلاً علمياً وفقاً للمصدر.

وعلى نفس الصعيد أكد مصدر مسئول في محافظة تعز ان الأستاذ شوقي احمد هائل محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي قد اعترض عن تنفيذ القرارات

تشكيل لجنة للتدوير الوظيفي لعموم المكاتب التنفيذية والمديريات، مشيراً إلى أن اللجنة تعمل حالياً على انجاز عملها بما يكفل التدوير الوظيفي في عموم المكاتب التنفيذية والمديريات خلال الأيام القليلة القادمة.

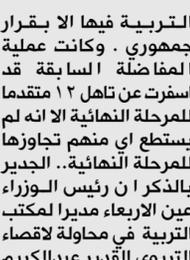
وأضاف المصدر أن المندوب المكلف من وزارة الإدارة المحلية لتسلم الختومات الجديدة لقيادة المحافظة ومدرء عموم المديرية رفض تسليم ختم المجلس المحلي بمديرية مذيخرة للمدير العام وذلك بناء على توجيهات نائب وزير



رفض القاضي احمد عبدالله الحبري محافظ محافظة إب رئيس المجلس المحلي بالمحافظة، قرارات مركزية بتعيين بعض مدرء العموم بمديريات المحافظة من قبل وزير الإدارة المحلية ونائبه بالمخالفة لقانون السلطة المحلية.

وقال مصدر محلي بمحافظة إب بان رفض القاضي الحبري لقرارات التعيين المركزية لبعض المدرء يأتي على خلفية إقرار المجلس المحلي بالمحافظة باجتماعه المنعقد خلال الأيام القليلة الماضية

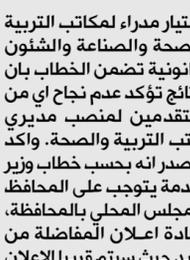
السلطة المحلية في إب وتعز.. ترفضان «أخونة» الوظيفة العامة



التربية فيها الا بقرار جمهوري . وكانت عملية المفاضلة السابقة قد اسفرت عن تاهل ١٢ متقدما للمرحلة النهائية الا انه لم يستطع اي منهم تجاوزها للمرحلة النهائية.. الجدير بالذكر ان رئيس الوزراء عين الاربعاء مديرا لمكتب التربية في محاولة لاقصاء التربوي القدير عبدالكريم محمود مدير مكتب التربية



بتعز بقرار انتقامي.. هذا فيما ترفض السلطة المحلية القرار وتؤكد ان ذلك من اختصاصات رئيس الجمهورية.



بأختيار مدرء مكاتب التربية والصحة والصناعة والشؤون القانونية تضمن الخطاب بان المتنازع تؤكد عدم نجاح اي من المتقدمين لمنصب مديري مكتب التربية والصحة. وأكد المصدر انه بحسب خطاب وزير الخدمة يتوجب على المحافظ والمجلس المحلي بالمحافظة، اعادة اعلان المفاضلة من جديد حيث سيتم قريباً الاعلان للراغبين لدخول المناصفة بحسب الشروط التي سيعلن عنها .

يشار الى ان محافظة تعز ضمن ثمان محافظات لا يمكن تعيين مدير لمكتب